أثر التسهيلات الائتمانية على الاقتصاد الأردني
للفترة ما بين 2000 - 2015

د. اسماعيل يونس يامين
استاذ التمويل المشارك
قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة الزرقاء – المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص :-

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر التسهيلات الائتمانية على مؤشرات الاقتصاد الأردني للفترة ما بين (2000- 2015)، وتتمثل بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم والرقم القياسي لتكاليف المعيشة وذلك باستخدام برنامج SPSS، حيث تم تحليل البيانات المالية باستخدام تحليل الانحدار ومعامل الارتباط، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذو دلالة احصائية قوية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن التسهيلات الائتمانية ساعدت وبشكل مباشر وايجابي في الاقتصاد الأردني وبالتالي من تحسن معدلات النمو الاقتصادي للدولة، وخلصت الدراسة بأنه على إدارة البنك المركزي توسيع وزيادة حجم التسهيلات الائتمانية المسموحة للبنوك الأردنية تقديمها للأفراد والمؤسسات من خلال تقليل نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع ونسبة السيولة، والذي من شأنه أن يؤثر في زيادة منح التسهيلات؛ مع ضرورة تحقيق الرقابة الدورية للتأكد من توجيه تلك التسهيلات نحو دعم القطاعات الاقتصادية والمشاريع التي من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الأردن.

الكلمات المفتاحية للدراسة: التسهيلات الائتمانية، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، معدل التضخم، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

Abstract

This study aims to show The Impact of Credit Banks on the Indicators of the Jordanian Economy for the period (2000-2015), which represented by GDP, unemployment, inflation and the cost of living index using the SPSS program. The financial data were analyzed using regression analysis and correlation coefficient, The results of the study indicate that there is a strong statistical relationship between the volume of credit Banks and GDP, which means that credit Banks have helped directly and positively in the Jordanian economy, so improved economic growth rates of the country. The Central Bank's management should expand and increase the volume of credit Banks allowed to Jordanian banks to provide to individuals and institutions by reducing the ratio of legal reserve on deposits and liquidity ratio, which would affect the increase of granting facilities; With necessary to achieve periodic monitoring to ensure that the guidance of these facilities are trending to support the economic sectors and projects, which would reduce the unemployment rates and inflation rates in Jordan.

Study keywords: credit facilities, GDP, unemployment rates, inflation rate, cost of living index.

المقدمة ومشكلة الدراسة:

نظراً لما يشهده العالم المعاصر من تطورات سريعة وهائلة في كافة المجالات, فإن التنمية الإقتصادية تتبوأ مكانة مرموقة في مختلف دول العالم وخاصة تلك الدول المصنفة ضمن دول العالم الثالث (النامية) وتزداد هذه الأهمية وهذه المكانة مع مرور الوقت, كل ذلك من أجل تحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأفراد وتحقيق الرفاهية الإقتصادية وخاصة في ظل تزايد الوعي المجتمعي مما رتب على الدول أعباء ومتطلبات جديدة ممثلة بتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة لشعوبها.

وفي هذا الإطار لا شك أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي تلعب دوراً حيوياً وفاعلاً بما توفره من موارد مالية لازمة من أجل تمويل الأنشطة والقطاعات الإقتصادية الفاعلة داخل الجسم الإقتصادي وتوجيه الموارد الإقتصادية توجيهاً أمثلاً, وبالتالي يمكن القول أن التسهيلات الائتمانية تلعب دوراً كبيراً في التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي إزدهاراً أو إنكماشاً، خاصة في التحكم بمستويات التضخم من خلال سعر الفائدة والذي يحكمه سياسة التعويم من قبل البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى معدلات البطالة والرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وعليه تنبع مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية:-

هل هناك أثر للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الاقتصاد الأردني؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

أ. هل هناك أثر للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي؟
ب. هل هناك أثر للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات البطالة؟
ج. هل هناك أثر للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات التضخم؟
د. هل هناك أثر للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة؟

أهمية الدراسة :

يلاحظ المتتبع لحركة النشاط الإقتصادي في الأردن أن هناك توجهاً واضحاً لدى الحكومات المتعاقبة نحو زيادة الإعتماد على القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية المستهدفة, ومما لا شك فيه أن هذا القطاع يعتمد و بشكل أساسي في تمويله على القطاع المصرفي لتحقيق هذا الهدف. وبالتالي تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على مدى أثر هذه التسهيلات على الإقتصاد الوطني ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم والرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

هدف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

1. معرفة أهمية الدور الرقابي للبنك المركزي في تحديد الاستغلال الأمثل للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك لما قد يكون لها الآثار على معدلات النمو الاقتصادي، وبما ينسجم مع السياسات النقدية للبنك المركزي وأهدافه.
2. معرفة مدى إدراك ووعي إدارات البنوك الأردنية بأهمية توجيه التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة والتقليل ما أمكن من تمويل القطاع الاستهلاكي لما له من آثار قد تكون سلبية على الاقتصاد الأردني.
3. أهمية إدراك إدارات البنوك الأردنية بزيادة الوعي والتشجيع للأفراد والمؤسسات نحو خلق وتطوير المشاريع الريادية صغيرة كانت أم متوسطة من خلال منحهم التمويل بأسعار تفضيلية، بهدف دعم الاقتصاد الأردني.

فرضيات الدراسة :

تعتمد الدراسة على فرضية رئيسة والتي سيتم اختبارها من خلال هذه الدراسة وهي :

الفرضية العدمية الرئيسة:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الاقتصاد الأردني عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

Ho_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

Ho_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات البطالة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

Ho_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات التضخم عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

Ho_4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

الدراسات السابقة :-

دراسة خلود عطلية (2004)، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفه - دراسة تطبيقيه على المصارف العاملة في فلسطين،

وهدفت هذه الدراسة لتحديد اثر التسهيلات المصرفية للبنوك العامله في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفه، وما هي اهم المشاكل التي تقف كعائق امام تقدمها في التنمية الاقتصادية ، ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان البنوك العاملة في فلسطين لديها الرغبه في التوسع في منح التسهيلات

لمختلف القطاعات الاقتصادية ومع ذلك فإن البنوك لا تقوم بالدور المطلوب منها وذلك لقلة خبرتها وعدم تقديم العميل للضمانات الكافيه وايضا ارتفاع المخاطر التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني واكدت الدراسة ان القطاع التجاري هو اكثر القطاعات جذباً لتسهيلات البنوك.

دراسة Levin al,2005، Financial Intermediation And Growth, Causality And Causes

والتي قامت بتحليل العلاقة بين ادارة المصارف التجارية والنمو الاقتصادي ومن اهم نتائجها ان النظام المالي يعمل على حماية النمو الاقتصادي ويكفل تقدمه وتطوره، وأوضحت الدراسة أن الأدوات المتمثله بحجم القروض الممنوحه من قبل المصارف التجارية والسيولة والإدخار المحلي والانتاج التجاري ترتبط بشكل ايجابي مع الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة ملاوي, المجالي، 2008، تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، دراسة حالة الاردن (1970– 2003).

وقد ناقشت هذه الدراسة مدى تأثير الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي الاردني خلال الفترة (1970–2003) وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه والمعتمد على بيانات سنوية، وتم اختيار متغيرين لهذه الدولة وهما الناتج المحلي الاجمالي والائتمان المصرفي وقد تبين وجود علاقه تاثير تبادلي بين متغيري الدراسة، وجود قوة تفسيرية للائتمان في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، ووجود تاثير ايجابي للائتمان على النشاط الاقتصادي الاردني.

دراسة Yakubu,2014, An analysis of Commercial Banks' Credit on Economic Growth in Nigeria.

حيث هدفت الدراسة لتحليل أثر الائتمان المصرفي المقدم من البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة ما بين 1992- 2012 وذلك لاختبار دور الائتمان المصرفي على الاقتصاد في نيجيريا، والذي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام تحليل المربعات العادي ومعامل الارتباط، ووجدت الدراسة أن الائتمان المصرفي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا وهذا يتطلب المزيد من الجهود للمحافظة عليه، حيث ينبغي تعزيز واستدامة سياسات ائتمانية أقوى وأفضل وأن يكون هناك إطار قانوني قوي وشامل ليساعد في رصد وقياس أداء الائتمان المصرفي وديون الاسترداد للبنوك وينبغي تفضيل القطاعات المفضلة في منح القروض مثل قطاع الزراعة والصناعة.

دراسة أبو عبدة، الزبدة، 2015، دور التسهيلات الائتمانيه الممنوحة من قبل المصارف التجاريه في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين – دراسه قياسيه للفترة (1994 -2013).

هدفت هذه الدراسة لتحليل مدى مساهمة المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي للقطاعات المختلفه خلال الفترة (1994- 2013) من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانيه، ومن اهم النتائج التي توصل لها البحث وجود علاقة طردية بين التسهيلات الممنوحه من المصارف التجارية والناتج المحلي الاجمالي، ومن اهم التوصيات التي اقترحها ضرورة قيام السلطه الفلسطينية بتعزيز سياستها النقدية وذلك التنظيم الجهاز المصرفي الفلسطيني

دراسة Ananzeh,2016, Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan,

حيث قامت الدراسة بتحليل العلاقة ما بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الأردن في مختلف القطاعات للفترة ما بين (1993-2014) واستخدم للتحليل نموذجين هما (VECM) واختبار السببية (Granger)، وقد توصلت الدراسة حسب نتائج اختبار النموذج الأول أنه على المدى الطويل هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الائتمان المصرفي حيث أخذ متغيرات الائتمان المصرفي الأردني لكل من القطاعات التالية: القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع البناء، وقطاع السياحة، واستنتج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الائتمان والتطور في الاقتصاد الأردني. أما نتائج اختبار النموذج الثاني فقد وجد أن

هناك علاقة سببية بين الائتمان المصرفي في قطاعي الزراعة والبناء والنمو الاقتصادي في الأردن، كما أشارت الدراسة في نتائجها إلى أن كفاءة التسهيلات الائتمانية المصرفية في القطاعات الاقتصادية الرئيسة لها دور هام في النمو الاقتصادي الأردني مما أوجب الحاجة لتعزيز دور القطاع المالي لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد سياسات اقتصادية كلية أكثر ملاءمة.

دراسة Alkhazaleh,2017، Does Banking Sector Performance Promote Economic Growth? Case Study of Jordanian Commercial

حيث هدفت الدراسة لتوضيح إذا كانت الخدمات المصرفية التجارية تساهم في النمو الاقتصادي وقد قام بتحليل العلاقة ما بين الربحية والايداع والتسهيلات الائتمانية والناتج المحلي باعتبارها دلائل على أداء البنوك التجارية للفترة الممتدة من (2010- 2015) بناء على التقرير السنوي لثلاثة عشر بنك، وقد توصل الباحث حسب نتائج الانحدار المتعدد لتحليل البيانات بوجود ارتباط ايجابي مهم بين مقاييس الأداء في البنوك والنمو الاقتصادي، وتوضح النتائج أن مقاييس الأداء المصرفي وخاصة أرصدة الودائع ذات الربحية لها علاقة ايجابية بالنمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على من يضع السياسات الاقتصادية أن يتخذ الإجراءات التي تزيد وتدعم القطاع المصرفي في الأردن نظراً لأهميته في النهوض بالنمو الاقتصادي، وأن يتخذ البنك المركزي تدابير أكثر حسماً لتشديد إطار إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الأردني لأن ذلك سيكون له أثر ايجابي على الربحية ومنه فإن ربحية المصارف لها أثر كبير على النمو الاقتصادي في الأردن.

الإطار النظري للدراسة :-

أجمعت نظريات التنمية الإقتصادية على أهمية التمويل المناسب لرفد ودعم التنمية الإقتصادية في أي بلد, ولا شك أن العبء الأكبر لهذا التمويل يقع على عاتق القطاع المصرفي ممثلاً بما يقدمه من تسهيلات إئتمانية بهدف دعم الإستثمارات المختلفة التي ينفذها القطاع الخاص.

وفي الوقت الذي يتراجع فيه دور القطاع المصرفي في إقتصاديات الدول المتقدمة كنتيجة للتحولات الهائلة, يستمر هذا القطاع في لعب دور كبير وأكثر عمقاً وأهمية ضمن إقتصاديات الدول النامية ودول التحول الإقتصادي. فوجود نظام مصرفي يقدم التسهيلات الإئتمانية ويمكن الإعتماد عليه لا يزال مطلباً ملحاً وحيويا بسبب أهمية الدور الذي يلعبه في إحداث التنمية الإقتصادية وإنعكاس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي، وتعرف التسهيلات الائتمانية على أنها القدرة على منح القروض والتمويل للأفراد أو الشركات أو المؤسسات ويكون لدى البنك الثقة الكافية بأنه سوف يتم تسديد تلك الأموال في الموعد المتفق عليه وبسعر تكلفة تسمى فائدة (تسمى نسبة الربح في البنوك الاسلامية)، وهنا نلاحظ بأن منح الائتمان يعتمد على عاملين هما الوقت والثقة، وتقسم التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي إلى مباشرة وتتمثل بالقروض النقدية حسابات الجاري المدين وخصم الأوراق التجارية وعقود التمويل الاسلامي، وغير مباشرة وتتمثل بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والكفالات الصادرة من البنوك.

ويرى بعض الإقتصاديين أن للسياسة التمويلية دوراً كبيراً في التأثير على النمو والتنمية, وأي نقص في هذا التمويل يمثل عائقاً أمام النمو الإقتصادي وينجم عنه آثار سلبية وإنعكاسات غير مرغوب فيها على عملية الإنتاج والإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاستراتيجية للاقتصاد الكلي وهو الوسيلة الاهم لرفع التوقعات للحكومة ويتسم النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج المحلي الإجمالي (Alkhazaleh,2017). حيث ذكر (Dewett,2005) أن النمو الاقتصادي يشار إليه بالتغير الكمي في المتغيرات الاقتصادية والذي يستمر لفترات متتالية، ويرى (Jhingan,2006) بأن النمو الاقتصادي يمثل زيادة في الانتاج وهذا يرتبط بزيادة دخل الفرد أو ناتجه في الدولة والتوسع في القوى العاملة ورأس المال وحجم الاستثمارات، وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجه داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة وهي في الأغلب سنة واحدة، ويعتبر مؤشر هام للأداء الاقتصادي للدولة ويتم احتسابه في الأردن إما بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة.

ويرى آخرون أن للمؤسسات النقدية والمالية دوراً هاماً في التنمية الإقتصادية من خلال توجيه المدخرات إلى الاستثمارات. ويتضح دور القطاع المصرفي في احداث التنمية الاقتصادية من خلال دور الوساطة الذي تمارسه بين المدخرين من جهة والمقترضين من جهة أخرى, وبالتالي إحداث نهضة تنموية من خلال السياسة النقدية والتي تمثل حجم الإئتمان أحد أهم أركانها، ويؤكد (Yakubu,2014) بأن في الأسواق تتوفر البنوك التجارية التي تقدم الخدمات المالية وهذا يساعد على توجيه الاموال من الجهات فائضة الانفاق إلى الوحدات الضعيفة في الاقتصاد وبالتالي تمويل الودائع المصرفية للائتمانات المصرفية وذلك لتمكين الشركات والجهات المستفيدة من الائتمان من الوفاء بنفقات التشغيل.

وقد وجد (Bayoumi & Melander,2008) أن هناك علاقة ما بين الائتمان المصرفي الممنوح والناتج المحلي الإجمالي حيث أظهرت الدراسة بأن انخفاض في الائتمان الإجمالي بنسبة 2.5% قد أدى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5%، بينما أكد (Iwedi & Onueg,2014) على أن البنوك تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في أي دولة، وباعتبارها جزءاً من مكونات النظام المالي فإنها توجه الموارد من الوحدات الاقتصادية الفائضة إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من العجز بحيث تمنحها الائتمان لمزاولة نشاطاتها، وبالتالي فإن وجود نظام ائتماني يقدم أفضل أداء بحيث يخفف من القيود المالية الخارجية لمنع عرقلة التوسع الائتماني وتوسع الشركات والصناعات (Mishkin,2007)، إن الكثير من الكتابات أكدت على أن تنمية القطاع المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي حيث تعمل الخدمات المالية من خلال توسيع الائتمان المصرفي إلى لزيادة مستوى الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ولذلك يؤيدون بأن سياسات تنمية القطاع المالي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي دور الائتمان المصرفي مهم للنمو الاقتصادي (Khan & Senhadji,2003)، كما تقدم الأدبيات الدعم لمقولة بأن الدول التي تتصف بالأنظمة الائتمانية الفعالة تنمو بسرعة بينما الأنظمة التي لا توفر الائتمان تتحمل مخاطر فشل المصارف (Kasekende,2008).

إن هناك علاقة قوية ما بين الائتمان المصرفي والبطالة؛ حيث أن البنوك تسمح باستثمار وانتاج أكبر من خلال منح التسهيلات وبالتالي تدعم توفير تعيينات جديدة في المجتمعات الاقتصادية (Ismet, 2013)، كما رأى كل من (Pagano & Pica, 2012) أنه كلما زادت القروض الاستهلاكية التي يقدمها القطاع المصرفي زادت من تشجيع الشركات على زيادة الانتاج والاستثمار والعمالة. واعتبر (Castillo, 2009) أن البنوك تدعم الاقتصاد من خلال توفير القروض للاستثمار والانتاج والنمو الاقتصادي والعمالة خاصة في أوقات الأزمات، ومن هذا المنظور فإن هناك علاقة قوية ما بين الائتمان المصرفي والبطالة، وقد كانت لدراسة (Shabbir et al, 2009) الأثر الواضح في دراسته حول الائتمان المصرفي وأثره على البطالة حيث لاحظ بأن ارتفاع الائتمان المصرفي في البنوك الباكستانية بنسبة 1% أدى إلى انخفاض في معدلات البطالة بنسبة 2.3%، ويعبر عن مفهوم البطالة بأنها حالة لا يستطيع فيها الشخص في سن العمل الحصول على وظيفة مع الاستمرار في البحث عن العمل، ويتم احتسابها بقسمة عدد الأفراد العاطلين عن العمل على عدد الأفراد القادرين على العمل.

وفي دراسة قام بها (Ademu,2006) أكد على أن توفير الائتمان المصرفي مع الأخذ بعين الاعتبار نظام الحجم والسعر في القطاع هو وسيلة لتوليد فرص العمل الحر حيث يساعد الائتمان على زيادة حجم الأعمال والمحافظة عليه بشكل معقول، كما ويتم استخدامه لانشاء وتوسيع الأعمال التجارية، وقد أوضح كذلك أن الائتمان يمنع الاقتصاد من الانهيار التام في حالة الكوارث الطبيعية ويمكن الحصول عليه لإحياء النشاط الاقتصادي إذا ما تعرض لأي انتكاسه.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي الكمي لدراسة أثر التسهيلات الائتمانية على متغيرات الاقتصاد الأردني للفترة المتدة من 2000-2015 وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث قام الباحث بتحليل المتغيرات المستقلة والتابعة بالاعتماد على معامل الارتباط وتحليل الانحدار، حيث تم الحصول على بيانات المتغيرات من خلال التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة في أدبيات الدراسات السابقة.

متغيرات الدراسة

- المتغيرات المستقلة وتتمثل بالتسهيلات الائتمانية للبنوك الأردنية والتي قدمتها لمختلف القطاعات الاقتصادية أفراداً أو مؤسسات.
- المتغيرات التابعة وتتمثل بأهم مؤشرات الاقتصاد الأردني وهي معدل التضخم ومعدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

اختبار فرضيات الدراسة

قبل اختبار فرضيات الدراسة تم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية ومنها:-

أ- اختبار (One Sample K-S Test)

حيث يستخدم هذا الاختبار للتأكد من خضوع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي؛ حيث تعتبر بيانات متغيرات الدراسة ضمن التوزيع الطبيعي إذا كان قيم (Z) المحسوبة أقل من قيمة (Z) الجدولية وهي 1.96، وأن جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية (α = 5%)، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (1) نتائج اختبار (One Sample K-S Test) لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد السنوات	قيم (Z) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
التسهيلات الائتمانية	16	0.590	0.877
الناتج المحلي الإجمالي	16	0.605	0.858
معدل البطالة	16	0.698	0.715
معدل التضخم	16	0.695	0.720
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	16	0.627	0.827

يلاحظ من الجدول السابق بأن بيانات متغيرات الدراسة تنطبق عليها خصائص التوزيع الطبيعي

ب- اختبار (Homogeneity- Test)

حيث يستخدم هذا الاختبار للتأكد من تجانس بيانات متغيرات الدراسة وذلك عندما تكون جميع قيم الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة أقل من مستوى المعنوية (α = 5%)، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (2) نتائج اختبار اختبار (Homogeneity- Test) لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	قيمة (T)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
التسهيلات الائتمانية	8.202	15	.000
الناتج المحلي الإجمالي	16.519	15	.000
معدل البطالة	48.056	15	.000
معدل التضخم	8.620	15	.000
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	19.489	15	.000

يلاحظ من الجدول السابق بأن بيانات متغيرات الدراسة تحقق خاصية التجانس وبالتالي يمكن قياس أثر التسهيلات الائتمانية على مؤشرات الاقتصاد الأردني (الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة).

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Ho_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

عند إجراء اختبار أثر حجم التسهيلات الائتمانية على الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار خطي بسيط وذلك حسب المعادلة التالية: $Y = a + b\ X$

حيث أظهرت نتائج النموذج أن المعادلة على النحو الآتي: $Y = 4383.9 + 0.356\ X$ حيث أن:

Y = المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)

X = المتغير المستقل (حجم التسهيلات الائتمانية)

ولدى إجراء اختبار (T-Test) لمعرفة قبول أو رفض الفرضية العدمية حسب قاعدة القرار وهي نرفض الفرضية العدمية عندما تكون قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة (T) الجدولية وهي (2.131) وأن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية (α = 5%)، بناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية العدمية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (21.889) وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وكذلك عند إجراء اختبار (F-Test) تظهر قيمة (F) المحسوبة (486) أعلى من قيمة (F) الجدولية وهي (4.6001) وبقيمة دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية (α = 5%)؛ وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي. كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (98.6%) مما يعني وجود علاقة موجبة وقوية بين المتغيرين، وهذا يوافق دراسة (Ananzeh,2016) ودراسة (ملاوي, المجالي، 2008) التي أكدت على أن كفاءة حجم التسهيلات الائتمانية لها دور هام وذات تأثير ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي للأردن. كما أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (التفسير) بين المتغيرين (R^2) بلغت (97.2%) وهذا يعني أن المتغير المستقل استطاع تفسير ما نسبته 97.2% من التغيرات الحاصلة في بيانات المتغير التابع، ويوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

جدول رقم (3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

أثر حجم التسهيلات الائتمانية (X) على الناتج المحلي الإجمالي (Y) $Y = 4383.9 + 0.356\ X$	Constant	4383.906
	X	0.356
	R	0.986
	R^2	0.972
	F-Test	486
	Sig (F-Test)	0.000
	T-Test	21.889
	Sig (T-Test)	0.000

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Ho_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات البطالة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

عند إجراء اختبار أثر حجم التسهيلات الائتمانية على معدل البطالة، تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار خطي بسيط وذلك حسب المعادلة التالية: $Y = a + b\ X$

حيث أظهرت نتائج النموذج أن المعادلة على النحو الآتي: $Y = 5.815 - 0.368\ X$ حيث أن:

Y = المتغير التابع (معدل البطالة)

X = المتغير المستقل (حجم التسهيلات الائتمانية)

ولدى إجراء اختبار (T-Test) لمعرفة قبول أو رفض الفرضية العدمية حسب قاعدة القرار وهي نرفض الفرضية العدمية عندما تكون قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة (T) الجدولية وهي (2.131) وأن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية (5% = α)، بناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية العدمية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة المطلقة (5.526) وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.041)، وكذلك عند إجراء اختبار (F-Test) تظهر قيمة (F) المحسوبة (6.710) أعلى من قيمة (F) الجدولية وهي (4.6001) وبقيمة دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية (5% = α)؛ وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ما بين حجم التسهيلات الائتمانية ومعدل البطالة. كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (56.9%) والإشارة سالبة مما يعني وجود علاقة عكسية متوسطة بين المتغيرين، وأن معامل التحديد (التفسير) بين المتغيرين (R^2) بلغت (32.4%) وهذا يعني أن المتغير المستقل استطاع تفسير ما نسبته (32.4%) من التغيرات الحاصلة في بيانات المتغير التابع، ويوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

جدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

أثر حجم التسهيلات الائتمانية (X) على معدل البطالة (Y) Y = 5.815 – 0.368 X	Constant	5.815
	X	- 0.368
	R	- 0.569
	R^2	0.324
	F-Test	6.710
	Sig (F-Test)	0.041
	T-Test	- 5.526
	Sig (T-Test)	0.041

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Ho_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على معدلات التضخم عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

عند إجراء اختبار أثر حجم التسهيلات الائتمانية على معدل التضخم، تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار خطي بسيط وذلك حسب المعادلة التالية: $Y = a + b\ X$

حيث أظهرت نتائج النموذج أن المعادلة على النحو الآتي: $Y = 1.566 + 0.196\ X$ حيث أن:

Y = المتغير التابع (معدل التضخم)

X = المتغير المستقل (حجم التسهيلات الائتمانية)

ولدى إجراء اختبار (T-Test) لمعرفة قبول أو رفض الفرضية العدمية حسب قاعدة القرار وهي نرفض الفرضية العدمية عندما تكون قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة (T) الجدولية وهي (2.131) وأن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية (5% = α)، بناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية العدمية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.863) وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.035)، وكذلك عند إجراء اختبار (F-Test) تظهر قيمة (F) المحسوبة (7.875) أعلى من قيمة (F) الجدولية وهي (4.6001) وبقيمة دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية (5% = α)؛ وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ما بين حجم التسهيلات الائتمانية ومعدل التضخم. كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (60%) مما يعني وجود علاقة موجبة متوسطة بين المتغيرين، وأن

معامل التحديد (التفسير) بين المتغيرين (R^2) بلغت (36%) وهذا يعني أن المتغير المستقل استطاع تفسير ما نسبته (36%) من التغيرات الحاصلة في بيانات المتغير التابع، ويوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

أثر حجم التسهيلات الائتمانية (X) على معدل التضخم (Y)	Constant	1.566
	X	0.196
	R	0.6
	R^2	0. 36
	F-Test	7.875
	Sig (F-Test)	0.035
Y = 1.566 + 0.196 X	T-Test	3.863
	Sig (T-Test)	0.035

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Ho_4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل القطاع المصرفي على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

عند إجراء اختبار أثر حجم التسهيلات الائتمانية على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار خطي بسيط وذلك حسب المعادلة التالية: $Y = a + b\ X$

حيث أظهرت نتائج النموذج أن المعادلة على النحو الآتي: $Y = 52.452 + 0.003\ X$ حيث أن:

Y = المتغير التابع (الرقم القياسي لتكاليف المعيشة)

X = المتغير المستقل (حجم التسهيلات الائتمانية)

ولدى إجراء اختبار (T-Test) لمعرفة قبول أو رفض الفرضية العدمية حسب قاعدة القرار وهي نرفض الفرضية العدمية عندما تكون قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة (T) الجدولية وهي (2.131) وأن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية (5% = α)، بناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية العدمية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (32.513) وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وكذلك عند إجراء اختبار (F-Test) تظهر قيمة (F) المحسوبة (5.718) أعلى من قيمة (F) الجدولية وهي (4.6001) وبقيمة دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية (5% = α)؛ وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والرقم القياسي لتكاليف المعيشة. كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (54%) مما يعني وجود علاقة موجبة متوسطة بين المتغيرين، وأن معامل التحديد (التفسير) بين المتغيرين (R^2) بلغت (29%) وهذا يعني أن المتغير المستقل استطاع تفسير ما نسبته (29%) من التغيرات الحاصلة في بيانات المتغير التابع، ويوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

أثر حجم التسهيلات الائتمانية (X) على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (Y)	Constant	52.452
	X	0.003
	R	0.54
	R^2	0.29
	F-Test	5.718
Y = 52.452 + 0.003 X	Sig (F-Test)	0.000
	T-Test	32.513
	Sig (T-Test)	0.000

النتائج والتوصيات

من خلال نتائج اختبار الفرضيات يمكن استخلاص أهم نتائج الدراسة وعلى النحو الآتي:-

1. هناك علاقة ذو دلالة احصائية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل هذه العلاقة بعلاقة طردية قوية وهذا يعني أن التسهيلات الائتمانية ساعدت وبشكل مباشر في الاقتصاد الأردني وبالتالي تحسن من معدلات النمو الاقتصادي للدولة، وعليه فإن حجم التسهيلات الائتمانية له الأثر المباشر على الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35.6% .
2. هناك علاقة ذو دلالة إحصائية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية ومعدلات البطالة، وتتمثل هذه العلاقة بعلاقة عكسية متوسطة وهذا يعني أن التسهيلات الائتمانية تساعد على تخفيض معدلات البطالة في الأردن إلى حد ما، وهذا معناه أن التسهيلات الائتمانية تتوجه نحو الاستغلال الصحيح وزيادة فرص العمل، إلا أنها لا تؤثر بشكل مباشر على معدلات البطالة؛ حيث أن أي زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 36.8% .
3. هناك علاقة ذو دلالة إحصائية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية ومعدلات التضخم، وتتمثل هذه العلاقة بعلاقة طردية متوسطة، وهذا يعني أن حجم التسهيلات الائتمانية من قبل القطاع المصرفي قد يزيد من معدلات التضخم إذا لم يتم استغلال هذه الأموال في انتاج السلع والخدمات مقابل توفر الأموال في أيدي الأفراد أو المؤسسات، بالإضافة إلى أن التسهيلات الائتمانية لم تكن ذات التأثير المباشر على زيادة معدلات التضخم، إلا أن سوء استغلال أموال التسهيلات من قبل المقترضين قد يساعد على زيادة معدلات التضخم في الدولة؛ حيث أن أي زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بنسبة 19.6% .
4. هناك علاقة ذو دلالة إحصائية ما بين حجم التسهيلات الائتمانية والرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وتتمثل هذه العلاقة بعلاقة طردية متوسطة، وهذا يعني أن التسهيلات الائتمانية قد تساعد على زيادة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وخاصة إذا توجهت تلك الأموال المقترضة إلى القطاع الاستهلاكي ولم تستغل في القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وانتاج وخدمات وغيره من القطاعات، إلا أن حجم التسهيلات الائتمانية ليس واضح التأثير على زيادة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة؛ حيث أن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة 0.3% .
5. يتضح من خلال نتائج فرضيات الدراسة إلى أن حجم التسهيلات الائتمانية من شأنه أن يؤثر على عدد من المؤشرات الأساسية للاقتصاد الأردني والتي كان من أبرزها الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤثر بشكل مباشر على مستويات معدلات النمو الاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى أن باقي متغيرات الدراسة (معدلات البطالة،معدلات التضخم، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة) وإن لم يكن تأثير التسهيلات الائتمانية على تلك المتغيرات ذات التأثير المباشر إلى أنها لها علاقة ذو دلالة إحصائية عليهم مما يتطلب التأكد من توجيه الأموال المقترضة نحو تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تساعد على تحسين قيم متغيرات الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، فقد أوصى الباحث بما يلي:-

1. يجب على إدارة البنك المركزي توسيع وزيادة حجم التسهيلات الائتمانية المسموحة للبنوك الأردنية تقديمها للأفراد والمؤسسات من خلال تقليل نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع ونسبة السيولة، والذي من شأنه أن يؤثر في زيادة منح التسهيلات؛ حيث أن التسهيلات لها أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الأردن.
2. يتطلب من إدارة البنك المركزي الرقابة بشكل دوري ومستمر على البنوك الأردنية للتأكد من توجيه الأموال المقرضة من قبل البنوك والتي تمثل بحجم التسهيلات الائتمانية إلى الأفراد والمؤسسات بأنها

تستغل في دعم القطاعات الاقتصادية والمشاريع والتي من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الأردن.

3. ضرورة زيادة اهتمام إدارات البنوك الأردنية في تمويل المشاريع الانتاجية والقطاعات الصناعية والزراعية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي من شأنها زيادة خلق فرص العمل وتقليل من مستويات البطالة في الأردن.
4. قيام إدارات البنوك الأردنية بتشجيع الأفراد على فتح مشاريع متوسطة أو صغيرة من خلال تقديم عروض خاصة وبأسعار فائدة تفضيلية (نسبة ربح تفضيلية في البنوك الإسلامية) بهدف زيادة حجم المشاريع التي تساعد على تقليل من مستويات البطالة في الأردن.
5. لا بد من إدارات البنوك الأردنية التقليل من تمويل الأفراد والمؤسسات التي تستغل تلك الأموال نحو الالمنتجات والسلع الاستهلاكية والتي قد تساعد على زيادة تكاليف المعيشة في الأردن مقارنة بالدول المجاورة، وذلك من خلال زيادة نسبة الفائدة (نسبة الربح في البنوك الإسلامية) على القروض والائتمان المصرفي الممنوح باتجاه القطاع الاستهلاكي.
6. يتطلب من البنك المركزي تعزيز واستدامة سياسات ائتمانية أقوى في منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك الأردنية، وأن يكون هناك إطار قانوني شامل يساعد في رصد وقياس أداء الائتمان المصرفي.

المراجع

1- احمد ملاوي, احمد المجالي، 2008، تاثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، دراسة حالة الاردن (1970- 2003) مجلة النهضه المجلد التاسع، العددالاول.

2- تقارير سنوية للبنك المركزي الأردني من 1999-2016 .

3- جمعية النوك الأردنية، من 1999-2016 .

4- خلود عطية الفليت، 2004, أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفه (دراسة تطبيقيه على المصارف العاملة في فلسطين) رسالة ماجستير، الجامعه الاسلامية، غزة.

5- دائرة الإحصاءات العامة – الأردن، من 1999-2016 .

6- صالح الزرقان، 2010, التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانيه, مجلس كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية.

7- عمر ابو عبدة، خالد الزبدة، 2015, دور التسهيلات الائتمانيه الممنوحة من قبل المصارف التجاريه في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين – دراسه قياسيه للفترة (1994-2013)، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد 10.

8- Ademu,, W.A., 2006, The informal sector & Employment generation, Proceeding of the 2006 Annual Conference of the Nigeria Economic Society, August 22nd-24th.

9- Ayman, Alkhazaleh, 2017, Does Banking Sector Performance Promote Economic Growth? Case Study of Jordanian Commercial, Journal of problems & perspectives in management, ISSN: 1727-7051.

10- Bayoumi, T., & Ola, M, 2008, Credit Matters: Empirical Evidence on U.S. Macro Financial Linkages, IMF working paper No. Wp/08/169.

11- Castillo, P.J., 2009, Unemployment threats of the financial Crisis, Asia Pasific Social Review 9 (1): 41-46.

12- Dewett, K.K., 2005, Modern Economic Theory, Shyarn Lal Charitable Trust, New delhi, India.

13- Gilis M and etal, 1983, Economics of Development, Internet, http\\www.norton.co.ny.

14- I wedi, Marshal & Onueg bu, 2014, Credit Risk and Performance of selected Deposit Money Banks in Nigeria: An Empirical Investigation, European Journal of Humanities & Social Science, 31 (1), 1684-1694.

15- Ismet, G., 2013, Relation Between Bank Loans and Unemployment in the European Countries, Journal of European of academic Research, vol 1, ISSN 2286-4822.

16- Izz Eddien N. Ananzeh, 2016, Relationship between Bank Credit & Economic Growth: Evidence from Jordan, International Journal of Financial Research vol 7 No 2.

17- Jhingan, M.L., 2006, The Economic of Development & Planning, 38th Edition, Virnda Publication (p) LTD, Delhi.

18- Kasekende, L., 2008, Developing a sound Banking System, paper Presented at IMF Seminar, Tunisia.

19- Khan, M.s., Senhadji, A., 2003, Financial Development and Economic Growth, A review & new evidence, Journal of African Economics, 12, AERC Supplement 2 pp 89-110.

20- Leitao, N.C. (2010) Financial Development of Economic Growth: A panel Data Approach. Theoretical Of Applied Economics , 17.5(511)15-24

21- Levine, R., Loayza N .Beek T, 2005, Financial Intermediation And Growth, Causality And Causes, Journal Of Monetary Economics 46:31-77
22- Mishkin, F. S., 2007, The Economics of Money and Financial Markets, Pearson/Addison Wesley.
23- Obamuyi, T.M.Edun, A.T.Kayode ,O.F. (2011) Bank Lending. Economic Growth And Berformara Of The Maniu Facturing Sector in Nigeria, European Scientific journal, VOL 8 ,No:8 . pp19-36
24- Pagano, M., and G. Pica, 2012, Finance and Employment, Economy Policy, 27 (69): 50-55.
25- Shabbir,G., S., Anwar, Z., Hussain, and M. Imran, 2012, Contribution of Finance sector Development in Reducing Unemployment in Pakistan, International Journal of Economics & Finance, 4 (1) : 260-268 .
26- Suna Korkmaz, 2015, Impact of Bank Credit on Economic Growth and Inflation, Journal of Applied Finance and Banking, vol 5, No 1, ISSN: 1792-6580.
27- Wai, U.Tun, 1979, Economic Essays on Developing Countries, Washington, D.C.